الشركة العامة للصناعات الكهربائية

محسوبة على الصناعة وتسلفها المالية الرواتب والتمويل الذاتي بلا تمويل!

انشئت الشركة العامة للصناعات الكهربائية عام ١٩٦٥ لتلبي حاجة السوق العراقية من المنتجات والسلع الكهربائية المعمرة فضلا عن المصابيح وقواعد الفلورسنت والمعدات والمحركات والاجزاء الكهربائية المكملة الاخرى ،كانت غزيرة الانتاج الذي فاق المنتجات الاجنبية المستوردة جودة ومتانة ، لذا فان المواطن العراقي كان يفضلها على غيرها لانها ذات مواصفات عالمية.

هي مدينة صناعية مترامية الاطراف تحوي العديد من المصانع والمعامل والورش الهائلة ،اصغر معمل فيها تبلغ مساحته ١٢٠٠ م٢ وهناك مصانع بمساحات أكبر يزيد بعضها على ٢٥٠٠ م " المدى" تجولت في ارجائها الواسعة وولجت بعضا منها ، مكائن ضخمة ،ومعدات بعشرات ملايين الدولارات توقفت عن الحركة والدوران حتى علاها التراب حتى برجها الاسمنتي العملاق الذي ينتصب في وسطها كانه جذع نخلة حز راسها لولا تلك اللوحة الكبيرة التي علتها حاملة عبارة"الشركة العامة للصناعات الكهربائية " ترى هل شاخت وتصلبت مفاصلها ولم تعد قادرة على الحركة؟ ام انها ارغمت على التراجع والنكوص قسرا؟ تساؤلات كثيرة كانت الاجابة عليها صريحة وواضحة.

بغداد / شاكر الصيام

زيادة العمال

في بداية جولتنا دخلنا مبنى الادارة العامة،استقبلنا العاملون فيها بلطف، الا ان حديث مدير العلاقات العامة فيها السيد "هيثم" كان مفاجأة اذهلتنا وعقدت السنتنا والذي جاء فيه:

ان الشركة في وضع لا تحسد عليه ولا تملك من المال مايكفي كي تدفع لكم ماتطلبونه منها جراء تغطيتكم الاعلامية لنشاطها، فقلنا له: ومن قال لك باننا نبغي مالا جراء مهمتنا الصحفية هذه؟ ان جوهر عملنا يتمثل في تسليط الضوء على مؤسسة صناعية كبيرة لها علاقة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن العراقي وبالنشاط الاقتصادي الوطني.اعتذر الرجل وقدمنا الى المدير العام المهندس "سمير جمال

❖ ما اهداف الشركة؟. فقال:

- شركتنا متخصصة في مجالات الصناعات الكهربائية المنزلية والصناعية لتغطية متطلبات السوق العراقية من الاجهزة الكهربائية وتغطية متطلبات واحتياجات وزارة الكهرباء في حينها من مولدات توزيع القدرة الكهربائية، وانتاجنا يبدأ من محرك المبردة وصولا الى اجهزة التكييف المختلفة ومولدات القدرة الكهربائية ولدينا طموحات للدخول في صناعات اخرى في مجالات تخصصاتنا المتنوعة.

❖ كم عدد العاملين في الشركة؟

- عدد العاملين في الوقت الراهن اكثر من خمسة الاف منتسب، في حين ان الطاقة الاستيعابية لعدد العاملين فيها بحدود ١٥٠٠ عامل، هذه الزيادة الهائلة في اعداد العمال جاءت بعد سقوط النظام السابقين وتبني الدولة موضوع اعادة المفصولين السياسيين وهذه احدى معوقات العمل والتي ترهق الشركة بالرواتب والخدمات والنقل ويوضح المدير العام قائلا: ونتيجة لهذا التضخم الهائل في عدد المنتسبين اضطررنا الى ان يكون اسلوب الدوام على ثلاثة اشكال

الشكل الاول يكون الدوام يوما واحدا في الشهر والمشمولون بهذا الدوام تكون رواتبهم على الفئات الثلاثة وعلى وفق (١٠٠-٢٠٠-٣٠٠) الف دينار والشكل الاخر الدوام المتناوب،وهؤلاء يتسلمون رواتب الشهر الذي يعملون فيه بحسب الرواتب ذات الدرجات الاحدى عشرة والشهر الذي يعطلون فيه يتسلمون الراتب على وفق الفئات الثلاث، اما الشكل الثالث فنطلق عليهم تسمية العناصر الحاكمة،وهم اولئك الذين تكون حاجة الشركة اليهم حساسة وحاكمة، وهم المهندسون والفنيون والاحتصاصيون والاداريون والاقسام الساندة كدوائر المالية والتجارية والرقابة فان دوامهم يومي ومستمر.

معاناة مالية

❖ هل الايرادات المالية للشركة تؤمن رواتب جميع هؤلاء العاملين؟

- هنا تكمن معاناتنا الدائمة، ذلك لان الشركة تعمل بنظام التمويل الذاتي كما ان وزارة المالية تقدم لنا سلفة تؤمن رواتب ذوي الفئات الثلاث الا ان هذه السلفة لم تكن كاملة في يوم من الايام مما يجعل المبلغ المخصص لها متغيرا باستمرار يضعنا امام عجزا مالي دائما فضلا عن التنقلات بين الشركات بسبب تدهور الاوضاع الامنية والتهجيرات واعمال العنف والارهاب وخاصة منتسبي شركة ديالى الذين تم تهجيرهم ولم تزودنا وزارة المالية بمستحقاتهم الشهرية احيانا تنقلهم المالية مع مستحقاتهم واحيانا اخرى بلا مستحقات، معظم الاوقات تقوم الشركة بصرف فرق الراتب للعناصر الحاكمة حتى يتساوى مع سلم رواتب موظفي دوائر الدولة الاخرى وكذلك لمن يداومون بالتناوب،هذا لايتم من دون ان يتحقق لدى الشركة وفرة في الانتاج وسيولة نقدية تؤمنها الظروف التسويقية الملائمة لمنتوجاتها،ويشير المدير العام الى ان الشركة تسدد مايقارب من ٣٥٠ مليون دينار كفروقات رواتب لمنتسبيها منحة وزارة المالية،خاصة ان منافذ التسويق تعتمد بالدرجة الاولى على دوائر الدولة والمنافذ الخاصة كاسواق "عكد النصارى "و"سيد سلطان علي " و"الشورجة" ونتيجة للظروف الامنية اغلقت هذه المنافذ الخاصة واضطر كبار التجار الى مغادرة العراق بسبب التهديد او الاختطاف لغرض الابتزاز او القتل، لذلك لم تبق للشركة سوى منفذ دوائر الدولة وهذا من شأنه التاثير في مستوى ايراداتنا المالية وهو بحد ذاته يمثل عائقا كبيرا تنعكس اثاره سلبا على رواتب العاملين

الموظفون والشهادات

يقول المدير العام: مازالت تواجهنا مشكلة عصيبة على الحل والمتمثلة في كثرة الموظفين الذين لا يحملون موهلا دراسيا وقد امضى بعضهم خدمة تجاوزات الاربعين عاما ولايزالون حتى هذه اللحظة يتقاضون رواتبهم على وفق نظام الفات الثلاث او ضمن الدرجة الخامسة في سلم الرواتب، ويتساءل:هل تلبي ال١٠٠. الف دينار متطلبات حياتهم اليومية لا سيما إنهم يعيلون اسرا اغلب افرادها من الطلبة والاطفال؟ اليس من العدالة ان يتساوون مع اقرانهم العاملين في مؤسسات الدولة الاخرى؟ فاذا تعذر على الشركة تحقيق ايرادات مالية من شأنها تأمين فارق الراتب لمنتسبيها فكيف تكون اوضاعهم المعيشية تحت خيمة الفئات الثلاث؟

هل عرضتم هذا المشكل امام وزارة الصناعة؟

وهل قدمتم مقترحات تسهم في ازالة هذا العائق؟

في اكثر من اجتماع للمديرين العامين لشركات وزارة الصناعة تم التوقيع بالاجماع على مطالعة تتضمن المطالبة بتحويل رواتب منتسبي شركات وزارة الصناعة الى التمويل المركزي اسوة بباقي الوزارات لان الصناعة هي الوزارة الوحيدة من بين جميع وزارات العراق ماتزال تعمل بنظام التمويل الذاتي في ظل ظروف امنية و اقتصادية صعبة كما طلبنا من الوزارة ايضا التحول الى التمويل المركزي في الاقل لمدة سنتين الى خمس سنوات لحين تحسن الاوضاع الامنية والاقتصادية في العراق وبدوره قام وزير الصناعة شخصيا بايصال هذا الطلب الى مجلس الوزراء بغية البت فيه الا ان مجلس الوزراء طلب رأي وزارة المالية التي لم توافق عليه وتكرر هذا الاجراء مرات عديدة، وهكذا وفي كل مرة نصطدم بجدار وزارة المالية السميك الذي يأبى الانفراج ولو بسنتميترات قليلة ويشير الى ان المنتسبين نظموا اكثر من تظاهرة مطالبين بتحولهم على التمويل المركزي. وسألناه:

مواطنون وبضاعة

كيف تقيم اقبال المواطن على شراء منتجات الشركة في الوقت الراهن؟

قال: شركتنا من الشركات العريقة والعملاقة والتي تنتج السلع الكهربائية التي ذكرتها انفا على وفق المواصفات القياسية العالمية وتخضع الى اكثر من جهة فحصية ورقابية، واود ان اذكر ان منتجاتنا تفحص وتقيم من خلال ثلاث جهات رقابية الجهة الاولى قسم السيطرة النوعية الخاص بالشركة والثانية (شركة المعهد المختص للصناعات الهندسية) التي تقوم بفحص المنتج بحسب معايير التقييس والسيطرة النوعية فضلا عن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، في السابق كنا نغطي نسبة كبيرة من متطلبات السوق المحلية وخاصة مايحتاجه المواطن من محركات كهربائية ومضحات ماء المبردات والمراوح بانواعها المختلفة والسخانات والمكيفات، وبعد سقوط النظام السابق وما شهدته السنوات المنصرمة من انفتاح غير مسبوق وغير منضبط على الاستيراد العشوائي للمصنوعات الكهربائية من دول الجوار وغيرها من المناشئ غير المعتمده وجلها بضائع رديئة تدخل ضمن قائمة "الغش الصناعي " وخاصة في ظل غياب السلطة الكمركية والضريبية وباسعار تكاد تكون متدينة، هذه الاوضاع جعلت منتجاتنا امام تنافس سعري غير متكافئ لاسيما ان المواطن يتجه دوما نحو السعر الادنى، فاننا عانينا ومازلنا نعاني صعوبة تسويق منتجات شركاتنا مع انها الافضل والأجود وذات عمر اشتغال اطول في حين ان المنافسة وفي كل اسواق العالم هي منافسة نوعية وليست سعرية مع وجود حماية تجارية وطنية،والمسالة الاخرى هي رفع كل اشكال الحماية عن المنتوجات العراقية بشكل عام وكذلك الدعم المادي وفي الوقت الراهن تعامل الشركة من قبل دوائر الدولة مثلما يعامل القطاع الخاص،لذا نجد ان الكثير منها تعزف عن اقتناء منتجاتنا بسبب المنافسة السعرية من قبل القطاع الخاص الذي يؤمن التزاماته عن طريق البضائع المتوفرة في السوق المحلي الغارق بانواع المنتجات الرديئة ذات المناشئ المجهولة اضرب مثلا: المروحة المصنعة في الشركة سعرها ٣٠ الف دينار تتنافس مع مراوح من غير منشأ بسعر ١٠ آلاف دينار، القطاع الخاص يفضل المروحة الرخيصة التي ربما تعمل لموسم واحد ومن ثم يصيبها العطب على العراقية التي يمتد عمرها التشغيلي لسنوات عديدة وكذلك الحال مع منتجاتنا الاخرى ولهذا جرى الاتفاق على تسويق ماتصنعه الشركة عبر شركات وزارة الصناعة وكذلك جرت اتفاقات في مجلس الوزراء على دعم الشركة من خلال تعليمات صدرت من المجلس تدعو الى اعطائنا الاولوية في المناقصات التي تعلنها الوزارات الاخرى، الا انه وقبل مدة وجيزة فوجئنا باصدار مجلس الوزراء تعليمات تلغي الاتفاقات السابقة وتضعنا على قدم المساواة مع القطاع الخاص والشركات الاجنبية. والادهى من هذا كله هي التسعيرة الجديدة التي ستعتمدها وزارة الكهرباء اعتبارا من ٢٠٠٨/١/١ والتي حددت ب ٥٠ دينارا للوحدة الواحدة لمن يستهلك طاقة اكثر من ٤٠٠ ميكا واط فيما كان سعر الوحدة سابقا بدينارين فقط وهذا ما يزيد من اعباء الشركة ومعاناتها وخاصة في الجوانب المادية.

مستقبل هلامي

وكيف تنظرون الى مستقبل الشركة؟

نحن نطمح الى تطوير الشركة والارتقاء بخطوطها الانتاجية لان احدث خط انتاجي في الشركة يعود الى منتصف ثمانينيات القرن المنصرم بمعنى ان عمره التشغيلي قد استنفد،ولكن جهود الخيرين والمخلصين دأبت على صيانته وادامته وتعويض الاندثارات فيه وكذلك هم قائمون على تاهيل الخطوط التي تتعرض للتوقفات او الاعطال ويضيف:

الشركة بحاجة إلى تحديث خطوطها الانتاجية بغية مواكبة التطورات الصناعية التي تجري الان في الدول المتقدمة ولا انفي ان هناك تطورات كبيرة حصلت في الشركة وخاصة في الظروف العصيبة الراهنة وما رافقتها مع انقطاع مستمر في تجهيز الطاقة الكهربائية للمواطنين، مما اضطر هؤلاء الى اقتناء المولدات المنزلية الصغيرة لتأمين حاجتهم للتيار الكهربائي وعليه وبما ان الشركة تنتج محركات مبردات الهواء بامتياز من شركة (متنكهوس) الامريكية والتي صممت لتعمل على الشبكة الكهربائية اي انها تسحب تيارا عاليا قد يتجاوز عدة امبيرات، وهذا لا يتلاءم مع قدرة المولدة المنزلية لذا فان العناصر في لجنتي الاسواق والبحث والتطوير والدائرة الفنية المتخصصة قامت بدراسة نوعيات محركات مبردات الهواء الجديدة وغيرها وتوصلت الى حلول عملية لتصنيع محركات عراقية تعمل بامبيرية قليلة .لا .تتعدى.١,٢٥ امبير وتم تجهيز الاسواق المحلية بهذهذ المحركات الجديدة ولاقت اقبالا متزايدا من قبل المستهلكين والتجار.

الخصخصة والامتياز

انا مع الاستثمار المنضبط وكما موجود الان في دول الخليج والجوار اذ لابد من ان يكون للمستثمر العراقي دور واضح ومهم فيه وخاصة مع الشركات الاجنبية التي تروم تشغيل رؤوس أموالها في العراق ومن ضوابط الاستثمار في هذه الدول ان يكون المستثمر الوطني شريكا كاملا مع الشركات الاجنبية المنفذة.

مبردات بمواصفات حديثة.... ومعوقات كثيرة

لقاؤنا التالي مع السيد (محمد بشار) مسؤول قسم (محرك المكيف) الذي حدثنا قائلا:

نعمل الان على تحديث خط انتاج مبردات حديثة بعد اختزال ثمانية اجزاء والتي تدخل ضمن صناعة المبردات القديمة (القايش والبوليات والسربس الحديد) كانت تؤثر سلبا في عملها وسعرها ايضا المبردة الجديدة تربط المراوح على المحرك مباشرة وهذا مايزيد في كفاءتها وبسرعة قدرها ١٥٠٠ دورة في الدقيقة وستكون تحت متناول المواطن في الموسم المقبل وعن ابرز المعوقات قال: شحة المواد وندرتها وخاصة الحديد الذي يمثل العنصر الرئيسي في صناعة هذه المحركات وكذلك غياب الدعم وانقطاع الكهرباء المستمر وقد تمضي اسابيع والقطع مستمر وبسبب تدني الرواتب بدأ العمال بترك الشركة ومن مجموع ٦٠ منتسبا في هذا القسم وحده لم يبق منهم سوى عشرة عمال وهناك معوقات اخرى تتمثل بعدم توفر الوقود (الكاز والنفط الابيض).

ثم التقينا المهندس (فارس سعدون حسن) وكيل مدير معمل تموز لانتاج المكيفات الشباكية والمنفصلة الذي حدثنا قائلا:

المعمل متوقف حاليا عن الانتاج منذ تعرضه الى اعمال النهب والسلب التي اعقبت سقوط الصنم ولم نحصل على الدعم المطلوب لا من الوزارة ولا من غيرها، وكذلك الشركة عاجزة عن توفيره لانها هي ايضا بحاجة لمثل هذا الدعم علما بان المكائن والمعدات جاهزة للانتاج متى ماتوفرت المواد الاولية ويذكر المهندس فارس ان المعمل كان ينتج ١٥٠٠ جهاز شهريا وهذه ليست كامل طاقته الانتاجية وكان الطلب عليها باضطرار دائم اذ كانت الشركة تعمل براسمال يعود الى بعض التجار وهؤلاء بالتاكيد لهم نسبة من الارباح والذين كانوا يعملون بموجب قانون ١٦٢ (التصنيع للغير) ابان النظام المباد ومازلنا نعمل على وفق ماجاء فيه اذ يقوم التاجر بتهيئة اجزاء معينة من المكيف ونصنعه له ونعده الان المتنفس الوحيد لمعملنا مع ان الربح في المكيف الواحد لا يتعدى ٣٠ الف دينار ونسبة ٦٪ منه هي حصة المجهز (اي انه يتسلم الكلفة مع تلك النسبة) وللمعمل نسبة ٤٪ فقط، ولو وفرنا المواد الاولية لكانت الكلفة اقل والربح اكبر وعن التخطيط لانتاج المعمل قال:

التخطيط يكون حاضرا بوجود الميزانية المالية وفي حالة عدم وجودها فان التخطيط سيغيب حتما المعوق الاخر يكمن في المستهلك العراقي الذي ترسخت في اعماقه ثقافة السعر الرخيص وليس النوع وهذا حتما سيخلق مناخا غير ملائم للمنتج العراقي.

اجراس الخطر

وكيف تستقرئ المستقبل؟

اذا ظل الوضع على ماهو عليه فان الشركة ستنهار حتما. في معملنا هذا العاملون الحقيقيون هم ٤٥ منتسبا وهناك ١٥٠ عاملا جالسين في بيوتهم بلا عمل محالين على نظام الفئات الثلاث بشكل مباشر لانقاذ مايمكن انقاذه وعليها ان تمنحها فرصة زمنية امدها ٤-٥ سنوات كي تتمكن على تدوير رأسمالها ومن تحسين اوضاعها بالكامل وهذا لا يتحقق الابقروض ميسرة تقدمها الموسسات الحكومية. اما المهندسة "نضال عبد الجبار " التي تعمل بوظيفة رئيسة قسم (المبادلات الحرارية) فق قالت:

اشعر بالاحباط التام جراء ما نعانيه من ظروف عمل سيئة برغم المقترحات والاراء التي اوصلناها الى الجهات المعنية ولم يطرأ تحسن عليه حتى وان كان بسيطا على طبيعة عملنا وانا اعتقد بان الصناعة العراقية في تدهور مستمر واخشى ان يؤول الحال الى الانهيار التام للمنشآت الصناعية.

اما زميلتها المهندسة "تغريد تركي " اختصاص كهرباء عام فقد نفت ان تكون هناك خطوة او خطوات للتطور حتى ولا بارقة امل تلوح في الافق. ثم التقينا مدير معمل الاجهزة الكهربائية السيد " بدر عبد نجم" الذي قال:

معملنا ينتج تراكيب الانارة بانواعها اضافة الى مصنع كبير يضم خمسة معامل متخصصة بانتاج الاجهزة الكهربائية (بلكات وقواطع الدورة والسخانات الكهربائية) هذه المعامل تعرضت بعد سقوط النظام السابق الى اعمال النهب والسلب والتخريب والحرق وبفضل جهود المنتسبين الخيرة تم اعادة تأهيل المواقع المخربة وبدأت المكائن بالدوران من جديد. كنا نعتمد طريقة تسويقية ذات انسيابية عالية ولكن بعد ان اصبحت الحدود مشرعة امام البضائع التي اغرقت الاسواق العراقية بالغث من المنتجات الكهربائية تقلص عدد وكلائنا المعتمدين والذين كانوا بحدود ٢٥ وكيلا منتشرين في جميع انحاء العراق للاسباب المذكورة آنفاً وبعد ان تدنى الاقبال على اقتناء منتجاتنا لان اسعارها اعلى من اسعار مثيلاتها المستوردة ويستدرك مدير المعمل قائلا:

ادعو الى منح الاستيراد العشوائي وغير الخاضع لنظم التقييس والسيطرة النوعية دعما للمنتج العراقي حاضرا ومستقبلا بغية استدامة عمل الشركة كي لا تتلاشى وتندثر، ومنح الخبراء العاملين فرصا كافية للابداع وتفجير طاقاتهم واستغلال كفاءاتهم بشكل علمي ومخطط له مسبقا فبدلا من ان يصدر مجلس الوزراء قراره القاسي بالتعامل مع شركات وزارة الصناعة التي يبلغ عددها ٧٤ شركة على قدم المساواة مع القطاع الخاص كان عليه ان يبحث في السبل الكفيلة بالارتقاء بها ودعمها بما يمكنها من تطوير صناعتها وتنشيط الاقتصاد الوطني وتفعيل مفاصله المتعثرة.

جيل الانقاذ

اما المهندس "على محسن خضير" وكيل مدير مصنع الاجهزة الكهربائية فقد قال:

اجد ان الحل الامثل الذي يمثل حبل الانقاذ للشركة هو ضمها الى وزارة الكهرباء لانها الاقرب اختصاصا اليها فهي تمتلك القدرة والامكانية على تصنيع المحولات الكهربائية المختلفة والاعمدة والاسلاك وتراكيب الانارة. لقاؤنا التالي مع رئيس الملاحظين ومدير معمل قواعد الانارة السيد " سعد عطية محمد" الذي حدثنا قائلا:

معملنا متخصص بانتاج القاعدة الاحادية (٢ قدم و٤ قدم) وذات القدرات ٤٠ و٢٠ واط وانتاجنا انخفض كثيرا عما كان عليه في السنوات الماضية لوجود المنافس المستورد الارخص ثمنا وكذلك نفاد المواد الاولية. لقد انخفضت الطاقة الانتاجية ووصلت الى ٥ الاف قاعدة شهريا اما مصابيحها الانبوبية فتنتج في معمل المصابيح الكائن في التاجي اما عدد الملاكات العاملة فقد كان عددهم يصل الى اكثر من ١٦٠٠ عامل لم يبق منهم سوى ٢١ منتسباً ينتج ٣٠٠ قاعدة فيما كانا ننتج سابقا مابين ٣٠٠٠-٤٠٠٠ قاعدة، وبعملية حسابية بسيطة وعلى افتراض ان سعر القاعدة ٤ الاف دينار هذا يعني ان ايراد المعمل ١٢٠ الف دينار مقسمة على ٢٠ عاملا تبين ان اجرة العامل الواحد تساوي ٦الاف دينار يوميا ويوضح مدير المعمل:

كنا ننتج قاطع دورة وبعدة خطوط توقفت لان لعدم توفر المواد الاولية وكذلك معامل لانتاج (الجوك) توقفت الاخرى ايضا وكذلك معمل تراكيب انارة الشوارع والسخانات تعمل الان بحسب الطلب وعن مستقبل الشركة قال:

انه مستقبل ضبابي وغير واضح لان خطوط الانتاج قديمة وعدد العمال كبير وهذان العنصران يشكلان عقبة كأداء اما القطاع الخاص في حالة الخصخصة وامام المستثمرين اذا ماأريد للشركة ان تدخل ضمن خطط الاستثمار وضمن القانون الجديد

مشاكل عمالية

والتقينا مع العاملة المجمعة "امل حسين" التي قالت طبيعة عملي هي تجميع القواعد يدويا وانا احمل شهادة مهنية وقد امضيت في هذا المعمل مدة ٢٤ عاما ولا يزال راتبي على وفق قانون "بريمر" او مايسمى بنظام الفئات الذي حدد حصتي ب٢٠٠ الف دينار فقط ولدي اسرة من خمسة افراد انا المعيلة الوحيدة لهم. ثم التقينا المهني "حسن مران جابر" الذي حدثنا قائلا:

خدمتي في الشركة تجاوزت الـ٣٤ سنة وراتبي الشهري ٣٢٨ الف دينار في الوقت الذي يتقاضى اقراني في الدوائرالرسمية الاخرى غير الانتاجية اكثر من ٦٠٠ الف دينار ويضيف لنتاجنا في تراجع ومرد هذا التراجع لاسباب كثيرة منها انقطاع الكهرباء لان الشركة مشمولة بالقطع المبرمج وعدم توفر المواد الاولية والاعتماد على التمويل الذاتي وبخصوص كفاءة العامل العراقي ذكر بانه يتمتع بمؤهلات فنية ممتازة ويتميز بالكفاءة العالية ولو فتحت له الافاق لاظهر من الابداع مايفوق التصور ولدينا عمال ابتكروا الكثير من الاجهزة والمعدات التي زادت من الطاقة الانتاجية للمعامل.

المطالبة بالعودة الى نظام القطعة

محطتنا التالية كانت في معمل محركات المبردات التبخيرية والتقينا المدير المهندس (فاضل محمد حسين) الذي قال:

معملنا حاصل امتياز من شركة (ويستنكهوس) الامريكية لانتاج محركات المبردات التبخيرية، ويمتاز معملنا بان الاجزاء تدخل على شكل مواد اولية من الباب الاول وتخرج من الباب الثاني على هيئة محركات كاملة، هذه الاجزاء اغلبها مستوردة حتى رولات الحديد الكهربائي او الكاربوني باستثناء الاسلاك النحاسية التي كانت شركة اور هي المجهز الرئيسي للمعمل وبعد ان توقفت هذه الشركة اضطررنا الى التعامل مع السوق المحلي لتزويدنا بالكميات التي نحتاجها من هذه المادة. وننتج حاليا ٢٠٠٠ محرك في الشهر ويعد هذا هو الحد الادنى للانتاج فيما كنا ننتج اكثر من عشرة الاف شهريا والعوامل كثيرة منها قدم المكائن وعدم توفر المواد الاحتياطية والاعتماد على التحوير او الاستغناء عن بعض الاجزاء من الماكنة فضلا عن الظروف الاخرى، ويوضح ان عدد العاملين في هذا المعمل يبلغ ٢٥٠ منتسبا المتبقي منهم في الوقت الراهن ٧٠ عاملا فقط وهذا يعني ان المعمل ينتج يوميا ٦٣ محركا ويشدد المهندس فاضل على ضرورة تبني موضوع الحافز الانتاجي والعودة الى نظام القطعة ونكرر القول لابد من الغاء التمويل الذاتي والتحول الى التمويل المركزي المعول عليه في حل المشكلات والمعوقات والمعضلات التي نواجهها يوميا في عملنا الصناعي هذا وهذا الاجراءيتيح لنا تشغيل جميع ملاكاتنا العاملة ويمكن العمل بثلاث وجبات متعاقبة وبهذا نكون قد زودنا من الطاقة الانتاجية للمعمل وحققنا مردودات ربحية جيدة ويستدرك قائلا: نحن نشعر الان بالاحباط وخيبة امل كبيرة نتيجة تارجح الشركة وبالشكل الذي نلمسه في الظرف الراهن ونتوجس خيفة لما ستؤول اليه اوضاع الشركة مستقبلا وفي كلا الجانبين المادي والانتاجي والدليل ان الشركة عاجزة الان عن توفير مادة الكاز لتشغيل فرن التخمير الخاص بالحديد الكاربوني وهي عاجزة ايضا عن توفير هذه المادة الوقودية لتشغيل مولدة الكهرباء.

فائض في الموظفين وتسرب الملاكات الفنية والهندسية ورواتبها بين الحاكم والمحكوم!

الاستيراد العشوائي وغياب الرسوم الكمركية افقدت منتجات الشركة خاصية التنافس مع البضائع الاجنبية الاقل سعراً وجودة